Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 962-977
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.48

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The role of audit committees in reducing fraud in financial reports An empirical study on a sample of companies listed in the Iraq Stock Exchange*

Researcher: Qudama Muafaq Faraj[(1)], Asst.Prf.Dr. Ashraf Hashim Faris[(2)]
University of Tikrit - College of Administration & Economics[(1)(2)]
(1) qudama789@gmail.com (2) Ashrafalabdoon@tu.edu.iq

Key words:
audit committees, fraud, financial reports.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***09 Oct. 2023***
Accepted	***22 Oct. 2023***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

© 2024 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Qudama Muafaq Faraj
University of Tikrit
College of Administration & Economics

Abstract:
Audit committees are one of the most important governance mechanisms, and fraud is one of the most serious threats to the fairness of financial statements, which draws the attention and interest of users of financial statements. The current study aims to explain fraudulent operations in financial statements and their impact on the economic unit and highlight the role of audit committees in reducing Fraud operations in the financial statements. The study included a sample of companies listed on the Iraqi Stock Exchange. This study relies on two basic scientific research approaches: the (inductive) approach and the (descriptive-analytical) approach. The study concluded that there is a negative (inverse) moral correlation.) between the financial specialization of the audit committees and the level of fraud in financial reports, that is, as the number of members from financial specializations within the audit committees increases, this will be accompanied by a decrease in the level of fraud in financial reports, and one of the most important recommendations that emerged from the study is that the economic units in the study sample should increase the number of elements Financial expertise in audit committees in order to increase the committee's efficiency and reduce fraud cases.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 962-977
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.48

دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في التقارير المالية
دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية*

الباحث: قدامة موفق فرج
جامعة تكريت ـ كلية الإدارة والاقتصاد
qudama789@gmail.com

أ.م.د. اشرف هاشم فارس
جامعة تكريت ـ كلية الإدارة والاقتصاد
Ashrafalabdoon@tu.edu.iq

المستخلص

تعد لجان التدقيق من أهم آليات الحوكمة، وكذلك في أن الاحتيال من أكثر الأخطار التي تهدد عدالة القوائم المالية وهو ما يلفت نظر مستخدمي القوائم المالية واهتمامهم، تهدف الدراسة الحالية الى بيان عمليات الاحتيال في القوائم المالية وتأثيرها على الوحدة الاقتصادية وابراز دور لجان التدقيق في الحد من عمليات الاحتيال في القوائم المالية وشمت الدراسة عينة من 14 شركة من القطاع المصرفي ضمن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من سنة 2011 الى سنة 2020, تعتمد هذه الدراسة على منهجين أساسين من منهاج البحث العلمي هما، المنهج (الاستقرائي) و المنهج (الوصفي التحليلي) , وتم اختبار الاحتيال وفق نموذج كوثاري 2004 و اختبار لجان التدقيق وفق اربع مقاييس وهي الاستقلالية والخبرة المالية وعدد أعضاء اللجنة و عدد الاجتماعات وخلصت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة (عكسية) بين التخصص المالي للجان التدقيق ومستوى الاحتيال في التقارير المالية، أي كلكما زاد عدد الأعضاء من التخصصات المالية ضمن لجان التدقيق فإن ذلك سيرافقه انخفاض في مستوى الاحتيال في التقارير المالية, ومن اهم التوصيات التي خرجت منها الدراسة هي على الوحدات الاقتصادية عينة الدراسة زيادة عدد عناصر الخبرة المالية في لجان التدقيق ذلك لزيادة كفاءة اللجنة و تقليل من حالات الاحتيال.

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق، الاحتيال، التقارير المالية.

المحور الأول: الإطار المنهجي للبحث

- **المقدمة**

تعد لجان التدقيق من اللجان المهمة بسبب الدور الذي تؤديه في الأشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم المالية، وتدعيم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي الأمر الذي يزيد من جودة ونزاهة التقارير المالية والذي ينعكس إيجابا على كفاءة مجلس الإدارة في تدعيم مركز الوحدة الاقتصادية من خلال زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية بها، حيث ادت الانهيارات المالية في كبرى الوحدات الاقتصادية العالمية الى الضغط على الهيئات الإدارية في هذه الوحدات الاقتصادية وأعضاء مجالس إداراتها، وحثهم على وضع وإقرار ضوابط ونظم وقائية في مجال التحكم وتوجيه إدارة الوحدات الاقتصادية التي يديرونها، فجاءت فكره تشكيل لجان التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة على أن تحدد لها المهام والواجبات وكيفية تشكيليها، من أجل مساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته الإشراقية والرقابية (حميدي واخرون ، 2017).

كما يمثل الاحتيال اليوم مشكلة عالمية تؤثر على المنظمات في جميع أنحاء العالم ولا تزال تحتل عناوين الصحف التجارية الأكثر أهمية. يشكل مقدار الأموال المفقودة بسبب الاحتيال المهني كل عام تهديدًا كبيرًا لاقتصادنا العالمي. إنه يؤثر بشكل مباشر على قدرة الوحدات على إنتاج السلع والخدمات، وخلق أماكن العمل وتقديم الخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك ، نظرًا لأن جزءًا كبيرًا

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

من حالات الاحتيال تمر دون أن يلاحظها أحد ولا يتم الإبلاغ عنها ، فقد يكون الضرر أعلى بشكل كبير. من أجل التعامل مع مثل هذه المشكلة ، من الضروري أن يكون لديك فهم أفضل للأسباب الجذرية للاحتيال من أجل تحسين الرقابة و الكشف والوقاية والتحقيق في هذه الظاهرة (D'Antonio، 2021).

يهدف هذا المحور الى تحديد مشكلة الدراسة، واهميتها واهدافها، ومن ثم بناء فرضيات الدراسة، فضلاً عن تناول حدود ومنهج ومتغيرات الدراسة.

- **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في الانتشار الواسع لعمليات الاحتيال المالي في العديد من الشركات بالشكل الذي يكلف الشركات مبالغ طائلة إذ يتم ارتكاب عمليات الاحتيال من قبل اطراف متعددة داخلية مثل الموظفين والمسؤولين وخارجية مثل الموردين والزبائن، ونتيجة لذلك اصبح الاحتيال يمثل آفة تأكل في اقتصاد العديد من البلدان وان مكافحة الاحتيال يتطلب العمل على ايجاد وسائل أو تقنيات من شأنها ان تعمل كمؤشر على احتمالية وجود عمليات الاحتيال. عليه تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل (هل هنالك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق في الاحتيال بالتقارير المالية؟.).
- **فرضية البحث:** يقوم البحث على فرض اساسي وهو يمثل الجواب على مشكلتها الرئيسية، وهذا الفرض هو (هنالك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق في الاحتيال بالتقارير المالية) .
- **اهمية البحث:** تنبع اهمية البحث من خلال اظهار وابراز دور لجان التدقيق للحد من الاحتيال في التقارير المالية وفي الحد من التلاعب والاحتيال في التقارير المالية.
- **هدف البحث:** يمكن تلخيص اهداف البحث في تسليط الضوء على عمليات الاحتيال في القوائم المالية وتأثيرها على الوحدة الاقتصادية وابراز دور لجان التدقيق في الحد من عمليات الاحتيال في القوائم المالية .
- **منهجية البحث:** تعتمد هذه الدراسة على منهجين أساسين من منهاج البحث العلمي هما، المنهج (الاستقرائي) و المنهج (الوصفي التحليلي)، وذلك لتأصيل مفاهيم وموضوعات الدراسة من خلال استقراء الأدبيات ذات الصلة بالرجوع إلى الدراسات والأبحاث والكتب الأكاديمية لغرض تحليلها وبناء الجانب النظري، وتتبع الافصاح عن معلومات الاستدامة من قبل الوحدات الاقتصادية العاملة في البيئة العراقية ، وسيتم التعامل مع قطاع الوحدات الاقتصادية كحقل لإجراء الدراسة التطبيقية من خلال اعتماد التقارير المفصح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية.
- **أنموذج الدراسة**

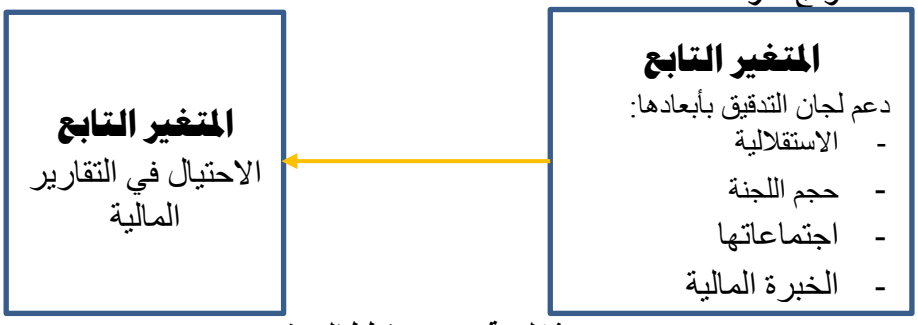

شكل رقم (1): مخطط البحث

المصدر : من اعداد الباحث.

- **الدراسات السابقة:**

1- دراسة (الدهيمش ، 2016) بعنوان :

(اثر تطبيق انموذج لجنة المنظمات الراعية لادارة مخاطر المشروع في الحد من مخاطر الاحتيال : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في الاردن)(اطروحة دكتوراه)

هدفت الدراسة الى اختبار أثر تطبيق أنموذج لجنة المنظمات الراعية لإدارة مخاطر المشروع (COSO-ERM) في الحد من مخاطر الاحتيال **وتناولت** الدراسة إجراء دراسة ميدانية على العاملين في الادارات الرئيسية للمصارف التجارية العاملة في الأردن والبالغ عددها (21) مصرفا حيث قام الباحث بتوزيع (190) استبانة على عينة الدراسة وتم استرداد (160) بنسبة استرجاع بلغت (84%)، منها (148) استبانة صالحة للتحليل و**توصلت** الدراسة الى وجود تأثير تطبيق أنموذج لجنة المنظمات الراعية لإدارة مخاطر المشروع في الحد من مخاطر الاحتيال في البنوك التجارية العاملة في الأردن حيث بغت درجة تأثيرها (68%) على المتغير التابع (مخاطر الاحتيال) .

2- دراسة (Sitanggang et al., 2022) بعنوان:

(The Role of the Audit Committee to Increase the Influence of Audit Quality)

(دور لجنة التدقيق في زيادة تأثير جودة التدقيق والرقابة الداخلية على إدارة الأرباح)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير جودة التدقيق والرقابة الداخلية على إدارة الأرباح ودور لجنة التدقيق كمتغير وسيط وتناولت الدراسة شركات تصنيع السلع الاستهلاكية المدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة من 2015 إلى 2019. وتم قياس جودة التدقيق باستخدام منهج النقاط الذي يمثل أبعاد الكفاءة والاستقلالية لجودة التدقيق. فضلاً عن ذلك، يستخدم قياس الرقابة الداخلية درجة COSO. الطريقة التحليلية المستخدمة هي الانحدار المتعدد مع متغيرات معتدلة باستخدام بيانات منشورة. وبناء على نتائج الاختبار توصلت الدراسة أن جودة التدقيق لها تأثير سلبي على إدارة الأرباح. وفي الوقت نفسه، ليس للرقابة الداخلية أي تأثير على إدارة الأرباح. علاوة على ذلك، توصلت نتائج هذه الدراسة أيضًا إلى أن لجنة التدقيق لم تكن قادرة على تخفيف تأثير جودة التدقيق والرقابة الداخلية على إدارة الأرباح.

3- دراسة (Lastanti، 2020) بعنوان

ROLE OF AUDIT COMMITTEE IN THE FRAUD PENTAGON) (AND FINANCIAL STATEMENT FRAUD

(دور لجنة التدقيق في خماسية الاحتيال والاحتيال في البيانات المالية) (بحث في مجلة)

هدفت الدراسة الى الكشف عن الاحتيال في البيانات المالية من خلال Fraud Pentagon، مع لجنة التدقيق كمتغير وسيط **وتناولت** تحليل 49 شركة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX) خلال 2016-2018 كعينة بحث وإجراء 149 ملاحظة من خلال طريقة أخذ عينات هادفة وهذه الدراسة عبارة عن بحث ارتباط تم اختباره بواسطة تحليل الانحدار المتعدد و**توصلت** الدراسة الى ان الضغط له تأثير إيجابي وهام على الاحتيال في البيانات المالية و للفرصة تأثير إيجابي وهام على الاحتيال في البيانات المالية و للترشيد تأثير إيجابي وهام على الاحتيال في البيانات المالية و هذه الخبرة ليس لها تأثير كبير على الاحتيال في البيانات المالية و الغطرسة او الغرور ليس لها تأثير معنوي على الاحتيال في البيانات المالية وايضا يزيد حجم لجنة التدقيق من تأثير متغيرات الضغط والفرص والترشيد بشكل كبير على الاحتيال في البيانات المالية ، ومع ذلك، فإن لجنة التدقيق لا تضاعف تأثير متغيرات الخبرة والغرور على الاحتيال في البيانات المالية.

4. دراسة (D'Antonio، 2021) بعنوان :

(The WorldCom fraud under the COSO framework analysis)

(احتيال WorldCom بموجب تحليل إطار عمل COSO)(رسالة ماجستير)

هدفت الدراسة الى تحليل نظام الرقابة الداخلية ودوره كأداة إدارية داعمة لمنع الاحتيال، و**تناولت** الدراسة تقديم نظرة عامة شاملة على أصول الاحتيال ، مع التركيز بشكل خاص على

النظريات المختلفة التي تم وضعها لتحديد عوامل الدفع والجذب التي تؤدي إلى السلوك الاحتيالي، واظهرت الحوافز الرئيسية المحتملة للاحتيال في أربع فئات رئيسية: الحوافز الشخصية ، وحوافز السوق ، والظروف الخاصة والتستر على الاحتيال **توصلت** الدراسة الى ان عناصر COSO الخمسة مثل بيئة الرقابة وأنشطة الرقابة وتقييم المخاطر والمعلومات والاتصالات والمراقبة ، هي معايير أساسية لتقييم الفعالية المحتملة لأي نظام رقابة داخلي وفهم مدى تعرضه للاحتيال. كما أنها مفيدة في إلقاء نظرة رجعية على حالات الاحتيال وشرح كيفية حدوثها. باستخدام الدروس المستفادة، من الممكن تجنب أو اكتشاف السلوكيات غير المتوقعة وسوء الإدارة المحتمل وأيضًا عمليات الاحتيال المحتملة. بالطبع ، يمكن أن يكون الامتثال صعبًا ومكلفًا ، ولكن ليس مكلفًا مثل التعافي من الاحتيال. هذا هو السبب في أنه من المثير للاهتمام إلقاء نظرة على عملية احتيال WorldCom تحت مكبر COSO.

المحور الثاني: مفهوم واهمية لجان التدقيق والاحتيال

أولا: لجان التدقيق:

- **مفهوم لجان التدقيق:** تعتبر لجان التدقيق من المفاهيم التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والمملكة المتحدة، وبلدان اوروبا وغيرها، لذا تعددت الجهات التي قامت بتعريف مفهوم لجان التدقيق سواء كانت جهات رسمية أو معاهد تدقيق عالمية أو دراسات تتعلق بلجان التدقيق ولا يوجد تعريف موحد للجان التدقيق وذلك نظراً لأن مسؤوليات لجان التدقيق قد تختلف من منظمة إلى أخرى بحسب الهدف من تشكيلها والوظائف والمسؤوليات المنوطة بها، وباختلاف البيئة ونشاط وحجم الوحدات الاقتصادية واختلاف المسؤوليات المحددة لها.

عرفها (Ioualalen et al, 2015: 82) بانها لجنة مكونة من بعض أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمسؤولين عن الاشراف على العمليات المحسابية وغيرها وتدقيق الحسابات المالية من قبل المدققين الخارجيين وتتألف هذه اللجنة من ثلاث أعضاء يكون احدهم ذو خبرة مالية.

كما تعد لجنة التدقيق احدى اللجان الرئيسة لمجلس الادارة بوصفها تطوير العملية التدقيق، اذ تهدف هذه اللجنة إلى تدعيم مصداقية القوائم والتقارير المالية السنوية وجودة المعلومات المفصح عنها للمستفيدين من المعلومات المحاسبية فضلا عن تحسين ودعم استقلالية وظيفية التدقيق الداخلي والخارجي (العاني، 2005: 69).

وعرفها (البياتي واخرون، 2016: 14) بانها آلية محورية من آليات حوكمة الوحدات الاقتصادية وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين كحد أدنى ويكون الحد الأقصى حسب الوحدة الاقتصادية وطبيعة نشاطه على أن يتوافر باللجنة خبرة مالية ومحاسبية وقانونية ومعرفة بطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية. وتعقد اللجنة اجتماعاتها أربع مرات على الأقل في السنة بمعدل اجتماع كل ثلاثة أشهر.

كما وضحها (Gregory and Weaver, 2002: 13)على انها لجنة مكونة من ثلاثة الى خمسة مديرين غير مكلفين بمهام تنفيذ الإدارة المالية ومن اهم اعمالها ترشيح وتحديد اتعاب المدقق الخارجي و وتدقيق التقارير المالية و متابعة فعالية نظام الرقابة الداخلية ونتائج التدقيق الخارجي والداخلي .

ويرى (غالي وحمدان، 2011: 63) بانها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من عدد لا يقل عن ثلاث أعضاء من المدراء غير التنفيذيين والمؤهلين علميا وعمليا لضمان تنفيذ المهام الموكلة اليهم وفقا للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة، وتعمل اللجنة على ضمان جودة ونزاهة القوائم المالية والتحقق من مدى فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية ومساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ مهامها ومتابعة مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة.

وأيضا عرفت على انها لجنة يتم تعيين أعضائها عن طريق الوحدة الاقتصادية من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة وتعد قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للشركة ولها دور رقابي على جميع عمليات الوحدة الاقتصادية، (حميدي واخرون، 2017: 768).

- **أهمية لجان التدقيق:**

تعد لجنة التدقيق من اللجان المهمة بسبب الدور الذي تؤديه في الاشراف والرقابة على عملية اعداد القوائم المالية وتقويم نظم الرقابة الداخلية وتدعيم استقلالية المدقق الداخلي , الامر الذي يزيد من جودة ونزاهة القوائم المالية

الجدول (1) أهمية لجان التدقيق والدور الذي تلعبه

ت	الاهمية	الدور الذي تلعبه
1	**أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة**	تتمثل في مساعدة الأعضاء التنفيذيين في القيام فيما يتعلق بالأمور المحاسبية والمالية من خلال دور لجان التدقيق بمهماتهم ومسؤولياتهم وخاصة في تحسين الاتصال بين المجلس والمدقق الداخلي والخارجي، وعملية الإشراف والرقابة على إعداد القوائم المالية.
2	**أهميتها بالنسبة للمدقق الداخلي**	تتمثل في حل المشاكل بينها وبين إدارة الوحدة الاقتصادية وزيادة استقلالية وفاعلية المدقق الداخلي من خلال الاتصال المباشر وإرسال تقاريره حيث تُعد لجنة التدقيق هي حلقة الوصل بين المدقق الداخلي وإدارة الوحدة الاقتصادية وأيضا مع المدقق الخارجي ومجلس الإدارة.
3	**أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي**	تدعيم استقلالية المدقق الخارجي وزيادة فاعليته.
4	**أهميتها بالنسبة للأطراف الخارجية**	إن الدور الذي تقوم به لجنة التدقيق في عملية الإشراف والرقابة على إعداد التقارير المالية وعملية الإبلاغ المالي يؤدي إلى دقتها وشفافيتها وموضوعيتها، إضافة لتدعيم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي، بالتالي زيادة ثقة أصحاب المصالح من المستثمرين والمقرضين والمساهمين.

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على (محمد, 2022: 40).

- **مهام لجان التدقيق:**

ان لجان التدقيق تكلف بصفة عامة للأشراف على نواحي عدة وهذا ما سيتم توضيحه في الشكل (2):

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (2): 962-977
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.48

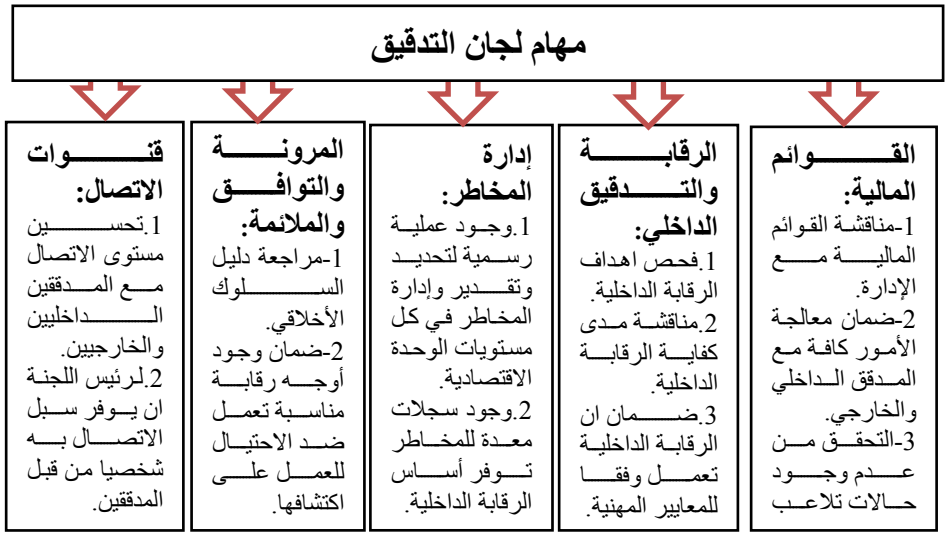

الشكل (2) مهام لجان التدقيق

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على (يعقوب وعباس, 2014: 58).

- **معوقات فعالية لجان التدقيق:**

هنالك العديد من الأمور التي يمكن ان تقف عائقا امام فعالية لجان التدقيق والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي (Gregory and Weaver, 2002: 13):

- التأخر في توزيع جدول الأعمال المتضمن للأمور المراد مناقشتها على أعضاء لجنة التدقيق إن هذا الامر يسمح للأعضاء بدراسة الأمور موضوع النقاش بما يكفي لما يؤثر سلباً على أداء اللجنة يوم الاجتماع، حيث يجب أن يتلقى أعضاء اللجنة موجزا عن كل الأمور المدرجة للنقاش مسبقا وتمنح الوقت الكافي لمراجعتها.
- عقد اجتماعات متزامنة مع اجتماعات بقية اللجان مما يجعل من الصعب على ممثلي الإدارة الحضور.
- ندرة الجلسات مع المدققين الداخليين والخارجيين.
- عدم الوصول إلى المعلومة في الوقت المناسب خاصة فيما يتعلق بالمدقق الخارجي و مدى حريته في التعبير عن الأخطاء والانحرافات ومدى تعرضه للضغوط من جانب الإدارة.

وعليه فانه يجب على أعضاء اللجنة يجب أن يكونوا أكثر صرامة في كل أمر يقومون به مع استثمار الوقت وتجب الاجتماعات المطولة واليقظة فيما يخص العمليات المالية والرقابة الداخلية لأنه وفي نهاية المطاف يستحيل عليهم الوصول إلى جميع البيانات بل عليهم دراسة الآثار المترتبة عن عينات من البيانات التي تبدو غير متناسقة أو مشكوك فيها (Susan, 2007: 20).

- **تطوير أداء لجان التدقيق:**

لتتمكن لجان التدقيق من تحقيق أهدافها ولكي يتمكن أعضاء اللجان من القيام بمهامهم يجب توفر ضوابط يكون لها دور في تفعيل لجان التدقيق وتطويرها، ومنها (عصام، 2019: 28-29):

1- ضرورة وجود نظام معلومات للجان التدقيق:

لكي تكون لجان التدقيق فعالة لابد من وجود نظام معلومات يمثل تفعيل لدور اللجنة في منظومة الحوكمة، حيث يعد توافر هذا النظام نموذجاً استرشادي للجان التدقيق عند قيامها بمهامها ويعد هذا

النموذج معياراً يمكن من خلاله تقييم أداء هذه اللجان في نهاية الفترة المالية ويمكن أن يتم تحديث هذا النموذج حسب المستجدات التي قد تؤثر على عمل هذه اللجان.

2- ضرورة تقييم فاعلية لجان التدقيق:

إن وجود لجان التدقيق لا يعتبر ضماناً قوياً لوجود بيئة رقابية وحيدة في شركات الأموال وعليه يجب الاهتمام بفاعلية هذه اللجان ؛ إذ تعتبر فاعلية لجان التدقيق واحدة من أهم المشكلات المصاحبة لتكوينها ، لذلك لابد من الاهتمام والتركيز على الجوهر بجانب الشكل وكيفية تعيين أعضاء لجان التدقيق وما هي المهام الواجب أن يقوموا بها وكيفية مواجهة المشاكل التي قد تواجههم أثناء أداء مهامهم وكيفية التغلب عليها.

3- ضرورة وجود برامج توعية مستمرة لأعضاء لجان التدقيق:

من الضروري إنشاء مركز استشاري للتوعية المستمرة لأعضاء لجان التدقيق من خلال تنظيم حلقات للنقاش باستعراض حالات عملية يتم فيها استخلاص النتائج المرجوة ولتحقيق فاعلية هذا المركز يجب إجراء تقييم مستمر لأعضاء هذه اللجان. كما ينبغي أن يطور المركز موقع الكتروني يدير قواعد بيانات وقواعد خبرة على أن تتاح في شبكة اتصال واسعة المدى وتكون قابلة للولوج كمرجعية مهنية لكافة الراغبين في الاستفادة منه.

4- ضرورة الإفصاح عن لجان التدقيق:

يجب الإفصاح عن تقرير لجان التدقيق وما يتضمنه من خطوط عريضة لمهامها وإنجازاتها، ومدى التزامها بمعايير الأداء الموضوعة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، وتوضح فيه المهام التي قامت بإنجازها خلال الفترة والصعوبات التي واجهتها خلالها، كما يجب أن يتم الإفصاح عن تقريرها ضمن التقرير السنوي للشركة لتقديم المعلومات عن المهام التي بذلتها مما يعزز تصورات عن مدى فاعلية دور لجان التدقيق.

5- ضرورة مكافأة أعضاء لجنة التدقيق:

في معظم الوحدات الاقتصادية تقع مسؤولية اقتراح مبلغ مكافأة لأعضاء لجنة التدقيق على عاتق لجنة المكافئات التابعة لمجلس الإدارة ورغم ان المكافأة يجب ان تكون لتقدير مدى التزام الأعضاء بتخصيص الوقت اللازم وقبولهم القيام بالمسؤوليات وذلك من اجل جذب الكفاءات من المسؤولين والأعضاء الاكفاء للقيام بهذه المهام، ويجب ان لا تكون المكافئات مبالغ فيها تجنبا لحدوث اية نزاعات او النظر لعضوية اللجنة كمصدر للدخل (عبد الله، 2017: 244).

يرى الباحث أن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء وفي نهاية عملية التدقيق وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجها المدقق مع إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

ثانيا: الاحتيال في التقارير المالية *Fraud in Financial reports*

الاحتيال هو واحد من التحديات التي تواجه الوحدات الاقتصادية والقطاعات المختلفة، فهو يعيق الأداء ويهدر الأموال والموارد النادرة ويلحق الأذى بالوحدة الاقتصادية وبسمعتها وبقدرتها التنافسية، وقد يتخذ الضرر أشكالاً عدة غير الخسارة المالية حيث قد تلحق الخسارة بأداء الوحدة الاقتصادية وسمعتها ومصداقيتها وثقة المستثمرين بها مما قد يعرضها لمخاطر متعددة، ويتوقع أصحاب المصالح المختلفة من الإدارة بالوحدة الاقتصادية من إدارة هذا الخطر من خلال وضع برامج لمكافحة خطر الاحتيال.

- **تعريف الاحتيال:**

تم تعريف الاحتيال من قبل عدد كبير من الكتاب والباحثين، وتناولته العديد من الدراسات.

عرف (Coenen 2008: 7)، الاحتيال بشكل عام على انه تعمد الكذب في تمثيل مسألة مادية الأمر الذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالضحية، ويشكل أساسي عندما يقوم شخص ما بالكذب بشكل مقصود عن حقيقة مهمة تؤدي إلى فقدان شخص أخر لماله بسبب ذلك الكذب .

وقد عرف معيار التدقيق الدولي (240) لسنة (2004)، أن مصطلح الاحتيال" يشير إلى فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية (271 : IAS ، 2004) .

فقد عرف معيار التدقيق الدولي (240) الاحتيال على انه " فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من افراد الادارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين، أو أطراف خارجية، ينطوي اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه، أو غير قانونية (Wudu ،2014:12).

كما عرفت جمعية فاحصي الغش القانونيين (ACFE) الاحتيال بأنه " أية أفعال غير قانونية تتسم بالخداع والإخفاء، أو انتهاك للثقة، ولا تعتمد هذه الأفعال على التهديد باستخدام الإكراه والإجبار، ويرتكب الاحتيال من قبل الأفراد والمنظمات للحصول على الأموال أو الممتلكات أو الخدمات؛ لتجنب دفع أو فقدان الخدمات، أو لتأمين منفعة شخصية أو تجارية او عامة (Manurung& Hadian ،2013 :4).

ويبين(مهدي ، 2022 :394) ان الاحتيال يمثل التدخل المتعمد من قبل الإدارة عن اعداد وعرض التقارير المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية واستغلال المرونة المحاسبية بهدف التلاعب سواء بالزيادة او النقصان على أرباح الشركة.

كما عرف (علي، 2023: 217) الاحتيال المالي نوع من الأساليب المتعمدة التي تهدف الى اظهار مستوى مناسب لربح الوحدة الاقتصادية في التقارير المالية المنشورة وذلك لتحقيق مصالح شخصية .

- **الاحتيال في التقارير المالية:**

الاحتيال في التقارير المالية هو التضليل المتعمد في عرض نتائج الأعمال والوضع المالي للوحدة الاقتصادية، ويتم انجازه عن طريق البيان الكاذب المتعمد أو إهمال مبالغ أو افصاحات في الكشوفات المالية لخداع مستخدمي الكشوفات المالية إذ تمارس الإدارة أو المدراء التنفيذيين عمليات الاحتيال في الكشوفات المالية أو كما يطلق علية بطبخ السجلات (Cooking the Books) أو التلاعب في السجلات لعدة أسباب منها (كندوري ومحمد، 2022: 229):

- إخفاء الأداء الحقيقي للشركة عن طريق زيادة أو تخفيض النتائج الحقيقية.
- حماية المصالح الشخصية أو السيطرة، فالمدراء التنفيذيين الذين يتمتعون بالغرور النفسي قد لا يرغبون بالاعتراف بفشل استراتيجيتهم وأدائهم الضعيف، لأن ذلك قد يؤدي إلى استبعادهم عن تلك المناصب.
- المحافظة على الثروة أو الدخل الشخصي، الناتج عن الراتب والمكافئات والأسهم وخيارات الأسهم.
- تسويق المنتوج: إذ تحاول الإدارة إخفاء المشاكل المالية للمحافظة على زبائنها، الذين يعزفون عن الشراء من الوحدات الاقتصادية التي تمتلك مشاكل مالية كما إن الزبائن قد يعزفون عن الارتباط بعقود طويلة الأجل مع تلك الوحدات الاقتصادية التي من المقدر أن تغادر سوق الأعمال.

ويعد الاحتيال في الكشوفات المالية أكثر كلفة مقارنة بأنواع الاحتيال الأخرى، إذ أن له تأثيرات كثيرة منها:

أ. إن المصارف سوف تقدم على منح قروض تتصف بكونها أكثر مخاطرة مما تعتقد، وهي قد لا تمنح تلك القروض لو كانت تعرف حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

ب. إن أسعار الأسهم سوف تكون على غير حقيقتها، كان تكون مضخمة.
ت. الوحدة الاقتصادية ستدفع مكافئات اكثر مما يجب الى الموظفين في حين ان الوحدة الاقتصادية تمتلك قدرة اقل على تسديد المكافئات.

- **مثلث الاحتيال:**

ينطوي حدوث الاحتيال على مجموعة من العوامل المشتركة التي تكون حاضرة عند حدوث عمليات الاحتيال على جميع المستويات في أي منظمة تسمى هذه العوامل بمثلث الاحتيال Fraud Tringle الذي وضع من قبلDonald Cressey (كندوري ومحمد، 2022: 227).

1- الفرصة Opportunity

يبدأ الاحتيال عند اعتقاد الشخص من قدرته على ارتكاب الاحتيال من دون ان يتم اكتشافه أي عندما يكتشف المحتالون ضعف في الضوابط والإجراءات ووجود طريقة للتحريف واستغلال سلطاتهم وصلاحياتهم، واعتقادهم بأن معرفتهم الشاملة بوسائل الرقابة والاجراءات الداخلية بالوحدة الاقتصادية قد تقلل بدرجة كبيرة من احتمال انكشافهم ومعرفتهم بضعف الرقابة الداخلية مما يؤدي الى عواقب وخيمة كإصدار قوائم مالية مضللة وتعني الفرصة هي قدرة الموظف على ارتكاب الاحتيال، اذ يكون لديهم الفرصة اذا كان لديهم امكانية الوصول الى الموجودات والمعلومات تسمح لهم بأخفاء انشطتهم الاحتيالية، فضلا عن ضعف ضوابط الرقابة الداخلية، ويعد ضعف نظام الرقابة الداخلية فرصة للقيام بالاحتيال، فقد ينتهز الفرد هذه الفرصة للقيام بعمليات الاحتيال (الطائي، 2019: 585).

2- الدوافع أو الضغوط Pressures:

إن الدافع لارتكاب الاحتيال غالبا ما يرتبط بالضغوطات الشخصية أو ضغوطات الوحدة الاقتصادية على الأفراد أو الاثنين معاً، وان الحافز هو الرغبة في ارتكاب عملية الاحتيال، والذي ينشأ عن الضغوطات الشخصية أو ضغوطات الوحدة الاقتصادية على الأفراد وقد تنشأ الضغوطات الشخصية الخاصة بالعاملين بسبب الرغبة في الحصول على المنافع الاقتصادية بدافع الطمع، (الجبوري والخالدي، 2019: 424).

3- التبرير (تبرير (الأفراد) Rationalization:

مع تفاوت الأسباب نجد دائماً إن التبرير يكون موجود، ومن بين التبريرات التي يتبناها مرتكبي الاحتيال ما يأتي: "أنا اقترض المال وسأعيده حالما أستطيع"، "هذه الوحدة الاقتصادية ستسقط بدوني وأنا استحق هذا، إذ إني لم أخذ سوى حقوقي"، "سيفهم الآخرين حالما يعرفون كم أنا احتاج هذا" وبعد فترة من ارتكاب عملية الاحتيال نجد إن مرتكب الاحتيال يحاول وبصورة فعلية إقناع نفسه بأن العمل الذي قام به لا يعد خطأ وإنه لم يكن يسرق (كندوري ومحمد، 2022: 228).
والشكل (3) يبين مثلث الاحتيال المتضمن التبرير والضغوط والفرصة:

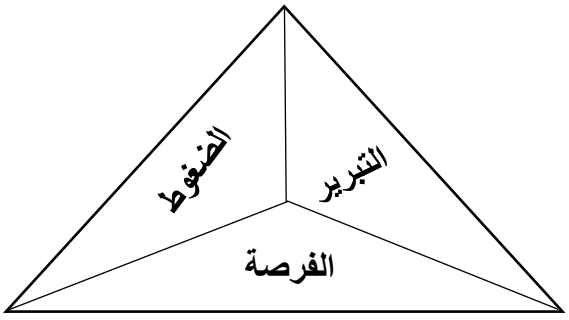

شكل (3) يوضح مثلث الاحتيال

المصدر: (العبيدي والجوهر، 2020: 7).

- **العلاقة بين الاحتيال ولجان التدقيق:**

تعد لجان التدقيق من أهم آليات الحوكمة، وكذلك أنَّ الاحتيال من أكثر الأخطار التي تهدد عدالة القوائم المالية وهو ما يلفت نظر مستخدمي القوائم المالية واهتمامهم، ومن ثم فإن دراسة العلاقة بين لجان التدقيق والحد من الاحتيال يعد من الأهمية بمكان لأنه يخدم الأطراف المستفيدة من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة التي تمتلكها لجان التدقيق وأثرها في إنجاز الدور الموكل اليها في الحد من الاحتيال.

يلعب المدقق دوراً مهماً في ضمان خلو المعلومات المبلغ عنها من الأخطاء الجسيمة فهو الحامي من الاحتيالات، التي يُعد إعدادها هو أحد المؤشرات الأساسية للمعلومات بالنسبة لأصحاب المصلحة، ركز الباحثون والممارسون والمنظمون اهتماما كبيراً على الحد من الاحتيال بشكل عام، والدور الذي لعبه المدققون في هذا بشكل خاص، وأن إحدى القضايا المهمة في هذا الإطار هي فاعلية المدققين الذين يتدخلون في عملية تقييم موثوقية المعلومات المالية والإبلاغ عنها لتعزيز مصداقية التقارير المالية بشكل فعال (ابراهيم، 2021: 50).

أشار (خليف، 2020: 6) ان مسؤوليات لجنة التدقيق تشمل القيام بنشاطات أساسية للحد من الاحتيال أهمها تقييم إجراءات الإدارة في تحديد مخاطر الاحتيال والحد منه، بما في ذلك التدابير التي تنفذها الادارة ، والمصممة للمساعدة في اكتشاف الاحتيال والحد منه والإشراف على الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند إعداد التقارير المالية، والبحث عن احتمالات تجاوزات الإدارة أو الاستخدام غير المناسب لتلك الرقابة وأيضا اجراء مقارنة معقولية النتائج المالية بالنتائج المالية السابقة أو المتوقعة، وإجراء تحليلات ربعية للاحتياطيات الرئيسة، وتقييم مدخل الإدارة وتوثيقها فيما يتعلق بمعالجة القيود اليومية التي أدخلت بشكل يدوي وعملية إقفال دورة التقارير المالية مع وضع برنامج للموظفين وغيرهم للتقرير عن الاحتيال والسلوك غير الأخلاقي .

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

- **مجتمع وعينة البحث:** تمثل ميدان الدراسة بالقطاع المصرفي نظرا لأهمية هذا القطاع في تنمية الاقتصادات المحلية ودوره المؤثر في التعاملات المالية واحكام التدفقات النقدية الداخلي والخارجية، في حين تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اما عينة الدراسة فقد تم تحديد 14 مصرفا لفترة زمنية قدرها 10 سنوات امتدت من 2011 ولغاية 2020، وقد تم تحديد العينة القصدية وفق شرطين توافر الإفصاح خلال فترة الدراسة لتلك المصارف، وتوافر البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، ويظهر الجدول (2) عينة الدراسة.

الجدول (2): المصارف عينة الدراسة

ت	المصرف	الرمز	ت	المصرف	الرمز
1	مصرف بغداد	BBOB	8	الشرق الاوسط	BIME
2	الاهلي العراقي	BNOI	9	اشور	BASH
3	التجاري العراقي	BCOI	10	الخليج	BGUC
4	الاستثمار العراقي	BIBI	11	سومر	BSUC
5	المتحد	BUND	12	الائتمان العراقي	BROI
6	الاقتصاد	BEFI	13	الموصل للتنمية	BMFI
7	المنصور	BMNS	14	بابل	BBAY

المصدر:اعداد من قبل الباحث.

- **قياس متغيرات الدراسة**

أولا. المتغير المستقل: متمثل بلجان التدقيق، وقد تم تمثيله من خلال أربع مؤشرات كما يلي:

أ. حجم لجنة التدقيق: وسيتم قياسه من خلال عدد اعضاء لجان التدقيق بالاتفاق مع دراسة (ابو الهيجاء والحايك،2016).

ب. استقلالية لجنة التدقيق: وسيتم قياسها باستخدام مؤشر نسبة أعضاء لجان التدقيق المستقلين الى اجمالي عدد اعضاء لجان التدقيق بالاتفاق مع دراسة (Sijabat & Tamba,2021).

$$\text{استقلالية لجان التدقيق} = \frac{\text{عدد اعضاء لجنة التدقيق المستقلين}}{\text{اجمالي عدد اعضاء لجنة التدقيق}}$$

ج. الخبرة المالية للجنة التدقيق: وسيتم قياسها باستخدام مؤشر النسبة المئوية لعدد اعضاء الخبرة المالية للجان التدقيق الى اجمالي عدد اعضاء لجان التدقيق بالاتفاق مع دراسة (Sijabat & Tamba,2021)

$$\text{الخبرة المالية للجان التدقيق} = \frac{\text{النسبة المئوية لعدد اعضاء الخبرة المالية للجان التدقيق}}{\text{اجمالي عدد اعضاء لجنة التدقيق}}$$

د. اجتماعات لجنة التدقيق: وسيتم قياسه من خلال عدد اجتماعات لجان التدقيق خلال السنة بالاتفاق مع دراسة (ابو الهيجاء والحايك،2016).

ثانيا. المتغير التابع: ممثل بالاحتيال في التقارير المالية، سيتم قياس الاحتيال في التقارير المالية من خلال قياس جودة الاستحقاقات وفق نموذج (Kothari et al.,2005) بالاتفاق مع دراسة (ابراهيم، 2021: 44) اذ سيتم يتم حساب الاستحقاقات الاختيارية من خلال الخطوات الاتية:

الخطوة الاولى: يتم فيها حساب الاستحقاقات الكلية وفق النموذج الاتي

$$TAi,t = NIi,t - CFOi,t$$

حيث ان:

TAi, = الاستحقاقات الكلية للمصرف i خلال المدة t

NIi,t = صافي الأرباح المصرف i خلال المدة t

CFOi = التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة خلال المدة t

الخطوة الثانية: يتم فيها حساب الاستحقاقات غير الاختيارية والتي تمثل ذلك الجزء من الاستحقاقات الكلية الناجمة عن النشاط الطبيعي للشركة، ويتم ذلك من خلال تقدير المعاملات (β1, β2, β3, β4) وذلك بهدف حساب الاستحقاقات غير الاختيارية من خلال النموذج الآتي والذي يعتمد على العائد على الموجودات (ROA) كمقياس لأداء المصرف:

$$TAi,t/\ Ai,t-1 = \alpha + \beta1(1/\ Ai,t-1) + \beta2\{(\Delta REVi,t-\Delta RECi,t)/\ Ai,t-1\} + \beta3(PPEi,t/Ai,t-1) + \beta4ROAi,t + Ei,t$$

حيث ان:

Ai,t-1= اجمالي الموجودات في السنة t-1 للشركة i

ΔREVit= الإيرادات في السنة t مطروحا منها الإيرادات في السنة t-1 للشركة i

ΔRECit= المدينون في السنة t مطروحا منها الإيرادات في السنة t-1 للشركة 1

PPEit= الموجودات الثابتة

εit= الخطأ للمدة t للشركة 1

الخطوة الثالثة : وبعد تحديد المعلمات (B1, B2, B3, B4) يتم حساب الاستحقاق غير الاختيارية عبر تعويض قيم المعلمات كما هو موضح:

$$NDA\ i,t/\ A\ i,t-1 = B1\ (1/\ A\ i,t-1) + B2\ (\Delta REV\ i,\ t - \Delta AR\ i,\ t\ /\ A\ i,t-1) + B3\ (PPE\ i,t/\ A\ i,t-1) + B4\ ROA\ i,t + \varepsilon\ i,t$$

الخطوة الرابعة: في هذه الخطوة يتم فيها حساب الاستحقاقات الاختيارية، والتي يتم الحكم من خلالها على اتباع الشركة لإدارة الأرباح او عدم اتباعها، ومن خلال النموذج الآتي:

$$DAi,t = TAi,t\ - NDAi,t$$

حيث ان :
DAi,t = الاستحقاقات الاختيارية للشركة i خلال المدة t
TAi,t = الاستحقاقات الكلية للشركة i خلال المدة t
NDAi,t = الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة i خلال المدة t
ومن خلال هذه المعادلة يتم الوصول إلى الاستحقاقات الاختيارية كما يلي:
الاستحقاقات الاختيارية = الاستحقاقات الكلية-الاستحقاقات غير الاختيارية
مع مراعاة اخذ القيمة المطلقة، إذ كلما زادت القيمة دل ذلك وجود إدارة الأرباح أي وجود الاحتيال في التقارير المالية بصورة أكبر.

- **اختبار الفرضيات:**

تضمنت **الفرضية الرئيسة:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق في الاحتيال بالتقارير المالية.
ينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة ما يلي:
لاختبار هذه الفرضية تم اعداد معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير الاحتيال بالتقارير المالية بدلالة لجان التدقيق (استقلالية اللجنة)، لمعرفة مدى تأثير الأخير في الاحتيال بالتقارير المالية، ويظهر الجدول (3) نتائج التأثير.

الجدول (3): تأثير لجان التدقيق (استقلالية اللجنة) في الاحتيال بالتقارير المالية

المتغيرات	(R^2)	قيمة (F)	(Sig.)	**مستوى الدلالة**
لجان التدقيق (استقلالية اللجنة)	0.053	7.734	0.006	0.050
	المعامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	(Sig.)
	0.228	-0.140	-2.781	0.006

المصدر: إعداد من قبل الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS Ver. 23)

يلاحظ من الجدول (3) ثبات صحة نموذج معادلة الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (7.734) عند مستوى دلالة معنوية (5%) مما يعني إمكانية تقدير الاحتيال بالتقارير المالية بدلالة لجان التدقيق (استقلالية اللجنة)، وهذا يؤكد صحة النموذج، في حين تشير قيمة (T) البالغة (-2.781) عند مستوى دلالة معنوية (5%) على معنوية التأثير، بمعنى تأثير لجان التدقيق (استقلالية اللجنة) في الاحتيال بالتقارير المالية، أما قيمة بيتا (β) السالبة والبالغة (0.140-) فتدل على أن التأثير سلبي، أي كلما توافرت مؤشرات لجان التدقيق (استقلالية اللجنة) في ذلك سيخفض من مستوى الاحتيال بالتقارير المالية، كما ويشير معامل التحديد (R^2) البالغ (0.053) على أن لجان التدقيق (استقلالية اللجنة) تفسر ما نسبته (5.3%) من التغيرات الحاصلة في الاحتيال بالتقارير المالية، عليه تقبل الفرضية الرئيسة الثالثة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

- **الاستنتاجات:**

توصل الباحث من خلال الدراسة الى عدة استنتاجات كما يلي :

1- زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمخاطر وادارتها بسبب سلسلة الاحتيالات والفضائح المالية المتعدد للوحدات الاقتصادية, مما أدى الى توجه الوحدات الاقتصادية لترقية عملها الرقابي والتحول من الاتجاه التقليدي الذي يهتم بالجانب المالي نحو أساليب معاصرة تساعد في تقييم وتقليل المخاطر.
2- تفعيل دور لجان التدقيق يساعد تقييم إجراءات الإدارة في تحديد مخاطر الاحتيال والحد منه، بما في ذلك التدابير التي تنفذها الادارة ، والمصممة للمساعدة في اكتشاف الاحتيال والحد منه.
3- اشراف لجان التدقيق على الرقابة الداخلية المطبقة على الإدارة عند إعداد التقارير المالية، والبحث عن احتمالات تجاوزات الإدارة أو الاستخدام غير المناسب لتلك الرقابة وأيضا اجراء

مقارنة معقولية النتائج المالية بالنتائج المالية السابقة أو المتوقعة، وإجراء تحليلات ربعية للاحتياطيات الرئيسة.

4- لجان التدقيق تلعب دوراً مهماً في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي والعمل على تحسينها وتطويرها خاصة أن عمليات التدقيق الداخلي لها تأثير كبير على جميع عمليات الوحدة الاقتصادية، كما أن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلي المطبق في الوحدة الاقتصادية ودور لجان التدقيق الحد من ممارسات المحاسبة اللاأخلاقية.

5- وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة (عكسية) بين التخصص المالي للجان التدقيق ومستوى الاحتيال في التقارير المالية، أي كلما زاد عدد الأعضاء من التخصصات المالية ضمن لجان التدقيق فإن ذلك سيرافقه انخفاض في مستوى الاحتيال في التقارير المالية.

6- هناك تأثير ذو دلالة معنوية للجان التدقيق في الاحتيال بالتقارير المالية.

- **التوصيات:**

بناءً على ما تم التوصل اليه من استنتاجات نظرية و تطبيقية من قبل الباحث , يمكن صياغة مجموعة من التوصيات كما يلي:

1- التركيز على إدارة المخاطر وتقيمها ووضع مستويها لها ومقاييس لشدة تلك المخاطر وتقييم الاستراتيجيات البديلة

2- التركيز على الاعتماد على التكنلوجيا المتطورة والأنظمة الإلكترونية للكشف عن الاحتيال.

3- على الوحدات الاقتصادية عينة الراسة زيادة عدد عناصر الخبرة المالية في لجان التدقيق ذلك لزيادة كفاءة اللجنة و تقليل من حالات الاحتيال.

المصادر:

1. إبراهيم, بلال عامر, 2021, تأثير جودة التقارير المالية في رأي المدقق الخارجي, رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة تكريت.
2. احمد جاسم العبيدي, وكريمة علي الجوهر, 2020, انموذج مقترح لاستمارة فحص الرقابة الداخلية في ضوء مبادئ اطار COSO المتكامل المُحدث, كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية.
3. بشرى فاضل الطائي, 2019, دور التخصص المهني لشركات التدقيق في الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية, مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية, العدد25, جامعة بغداد.
4. البياتي, غازي عبد العزيز واخرون, 2016, دور لجان التدقيق في دعم الحوكمة وانعكاس ذلك في ترسيخ الحكم الرشيد دراسة استطلاعية لاراء عينة من المحاسبين في محافظة السليمانية, مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية, العدد3.
5. العاني, صفاء احمد, 2005, دور لجان التدقيق في تعزيز أداء واستقلالية المدقق الداخلي, مجلة الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد, العدد54.
6. عباس مهدي خليف, 2020, الاحتيال ومسؤولية المدقق والإدارة في الحد منه وفقا لأطر الرقابة الحديثة.
7. عصام بعلاش, 2019, مساهمة لجان التدقيق في ضبط جودة التقارير المالية لشركات المساهمة دراسة ميدانية, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية العلوم الاقتصادية, جامعة اكلي محند اولحاج, الجزائر.
8. علي، سجى عبد الكريم, 2023 , تأثير التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، بحث في مجلة، مجلة اقتصاديات الاعمال 2023, مجلد 4 , عدد 2 , 211-228, كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

9.عماد محمد فرحان غالي, & خوله حسين حمدان. (2011). تقويم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي ــ أنموذج مقترح: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية, 6(17).

10.عماد محمد كندوري, وصلاح هادي محمد, 2022, دور التدقيق التقليدي في اكتشاف عملية الاحتيال المالي, مجلة اقتصاديات الاعمال, العدد1, الجامعة المستنصرية.

11.كرار حميدي، احمد حسين مجي، علاء حسين نصيف, 2017, أهمية لجنة التدقيق ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد 3.

12.محمد جودت, 2022, دور لجان التدقيق في تحسين أداء الشركات والمساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين, مجلة العلوم الاقتصادية, العدد9, جامعة النجاح الوطنية, فلسطين.

13.مهدي , نور احمد, 2022 , تاثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الحد من إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, بحث في مجلة , مجلة اقتصاديات الاعمال 2022 , مجلد 2 , عدد 2 , 385-401 , كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

14.نصيف جاسم الجبوري, وصلاح هادي الخالدي, 2019, استعمال قانون بنفورد في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, العدد68, جامعة بغداد.

15.يعقوب فيحاء عبد الله, وعباس محمد عبد الجليل, 2014, انموذج مقترح لعمل لجان التدقيق في القطاع العام وتفعيله مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي, مجلة دراسات محاسبية ومالية, العدد29, ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

16.الدهيمش، عثمان هيل، (2016)، أثر تطبيق انموذج لجنة المنظمات الراعية لإدارة مخاطر المشروع في الحد من مخاطر الاحتيال: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في الاردن، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الاردن.

17. Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).

18. Coenen,Tracy; "Essentials of Corporate Fraud", John Wiley & Sons, Inc , First Edition , 2008.

19.D'Antonio, R., (2021), The WorldCom fraud under the COSO framework analysis., Master's Message, University of Venice, Italy.

20. Gregory G. Weaver.C.P.A, 2002, .FEI research fondation . Audit committee trends and tools ;excutive report, USA.

21. Gregory G. Weaver.C.P.A, 2002, .FEI research foundation. Audit committee trends and tools ;excutive report, USA.

22. Ioualalen, L. ; Khemakhem, H. ; Fontaine, R., (2015), The Impact of Audit Committee Characteristics on Earnings Management: A Canadian Case Study, Macrothink Institute, Case Studies in Business and Management, Vol. (2), No.(1) .

23. Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005). Performance matched discretionary accrual measures. Journal of accounting and economics, 39(1), 163-197.

24. Lastanti, H. S., (2020), Role of Audit Committee in the fraud pentagon and financial statement fraud. International Journal of Contemporary Accounting, 2(1), 85-102.

25. Manurung, D. T., & Hadian, N. (2013). Detection fraud of financial statement with fraud triangle. 23rd International Business Research Conference, World Business Institute.

26. Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).

27. Sijabat, J., & Tamba, R. A. (2021). Empirical Study Of The Effect Of The Audit Committee Characteristics On Fraudulent Financial Reporting. International Journal Reglement & Society (IJRS), 2(3), 125-135.

28. Sitanggang, T., Aryati, T., Pamungkas, B., & Agoes, S., (2022), The Role of the Audit Committee to Increase the Influence of Audit Quality and Internal Control on Earning Management. Technium Soc. Sci. 4Universitas Trisakti Jakarta. Indonesia J., 29, 399.

29. Susan M.Switzer, 2007, internel audit reports, post Sarbons-Oxley a guide to process,john wiley and sons.INC,USA.

30. Wudu, A. (2014). Auditor Responsibility and Fraud Detection: In Ethiopian Private Audit Firms. Published Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, the Department of Accounting and Finance, Addis Ababa University.